إستدعاء للجلسة العامّة الخارقة للعادة
يوم الخميس 16 نوفمبر 2017
للشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة "سوتيماق"

إنّ السّادة المساهمين في رأس مال الشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة مدعوّون لحضور الجلسة العامّة الخارقة للعادة وذلك يوم **الخميس 16 نوفمبر 2017 على السّاعة الحادية عشر صباحا (11h00)** بمقر الشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة -طريق نعسان بئر القصعة بن عروس - وذلك للمداولة في جدول الأعمال التالي :

1) الترفيع في رأس مال الشّركة التّونسيّة لأسواق الجملة من 12.000.000 دينار إلى 13.200.000 دينار يقع إقتطاعها من الإحتياطات الخارقة للعادة .
2) تحيين الفصل 6 من القانون الأساسي للشّركة.
3) منح كامل الصّلاحيات للرّئيس المدير العام للقيام بالإجراءات و التراتيب القانونيّة بخصوص عمليّة التّرفيع في رأس المال.

كلّ الوثائق المخصّصة للجلسة العامة الخارقة للعادة، موضوعة على ذمّة المساهمين بمقرّ الشّركة وذلك في حدود الآجال القانونيّة.

مشاريع قرارات الجلسة العامّة الخارقة للعادة
للشركة التّونسيّة لأسواق الجملة

مشروع القرار الأوّل :

قرّرت الجلسة العامّة الخارقة للعادة التّرفيع في رأس مال الشّركة التونسيّة لأسواق الجملة بمبلغ مليون ومائتي ألف دينار (1.200.000 د) ليرتفع من إثني عشرة مليون دينار (12.000.000 د) إلى ثلاثة عشر مليون و مائتي ألف دينار (13.200.000 د) وذلك بإصدار مليون ومائتي ألف سهم (1.200.000 سهم) بقيمة إسميّة دينار واحد (1,000 د) للسهم الواحد مستوجب كامل الدّفوعات المطلوبة، يقع إقتطاعها من الإحتياطات الخارقة للعادة، يتمّ بمقتضاه توزيع سهما جديدا مجّانيّا لكلّ مالك لعشرة أسهم قديمة.

وتخضع هذه الأسهم الجديدة لنفس المقتضيات القانونيّة التي تخضع لها الأسهم القديمة كما أنّها تتمتّع بنفس الحقوق إبتداءا من تاريخ 01 جانفي 2017.

تصادق الجلسة العامّة الخارقة للعادة على هذا القرار.

مشروع القرار الثّاني :

تصادق الجلسة العامّة الخارقة للعادة على تحيين الفصل 6 من القانون الأساسي للشّركة وذلك على النّحو التّالي:

الفصل 6 (جديد): رأس المال

حدّد رأس مال الشّركة بـ 13.200.000 دينار مجزّأ على 13.200.000 سهم بقيمة إسميّة بدينار واحد (1,000 د) للسّهم الواحد مستوجب كامل الدّفوعات المطلوبة.

مشروع القرار الثّالث:

تعطي الجلسة العامّة الخارقة للعادة كامل الصّلاحيات للرّئيس المدير العام أو لمن يمثّله أو لحامل نسخة من محضر الجلسة هذا، وذلك قصد القيام بكافة الإجراءات والتّراتيب القانونيّة.